

## السؤال

هلك هالك عن بنت ، وأخت ، وأبناء العم ، هل في المسألة خلاف فقهي؟

## الإجابة المفصلة

الحمد لله.

إذا مات الرجل وترك بنتا وأختا وأبناء عم ، فإن تركته تقسم كما يلي :

للبنات النصف : لقوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) النساء/ 11 .

وللأخت النصف ؛ تعصياً للبنات .

ولا شيء لأبناء العم لأنهم محبوبون بالأخت .

قال البخاري في صحيحه : " باب ميراث الأخوات مع البنات عصبية " . ثم روى بإسناده عن الأسود قال : " قضى فينا معاذ بن

جبل علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النصف لابنة والنصف للأخت " .

وقال ابن بطال رحمه الله : " أجمعوا على أن الأخوات عصبية البنات ، فيرثن ما فضل عن البنات ، فمن لم يخلف إلا بنتا

وأختا فللبنت النصف ، وللأخت النصف الباقي ، على ما في حديث معاذ ، وإن خلف بنتين وأختا فلهما الثلثان وللأخت ما

بقي ، وإن خلف بنتا وأختا وبنت ابن : فللبنت النصف وللبنت الابن تكملة الثلثين وللأخت ما بقي على ما في حديث بن

مسعود ؛ لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخالف في شيء من ذلك إلا بن عباس ، فإنه كان يقول : للبنات النصف ،

وما بقي للعصبة وليس للأخت شيء .. انتهى من "فتح الباري" (24 / 12).

وقال ابن قدامة في "المغني" (6 / 164) : " وهذا قول عامة أهل العلم ، يروى ذلك عن عمر ، وعلي ، وزيد ، وابن مسعود ، ومعاذ

، وعائشة رضي الله عنهم ، وإليه ذهب عامة الفقهاء إلا ابن عباس ، ومن تابعه فإنه يروى عنه أنه كان لا يجعل الأخوات مع

البنات عصبية ، فقال في بنت وأخت : للبنات النصف ولا شيء للأخت . فقيل له : إن عمر قضى بخلاف ذلك ؛ جعل للأخت

النصف ؛ فقال ابن عباس أنتم أعلم أم الله ؛ يريد قول الله سبحانه : ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك )

فإنما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد .

والحق فيما ذهب إليه الجمهور ، فإن ابن مسعود قال في بنت وبنت ابن وأخت : " لأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ( لِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلأُخْتِ ) " ، رواه البخاري

(6742) وغيره .

واحتجاج ابن عباس لا يدل على ما ذهب إليه ، بل يدل على أن الأخت لا يفرض لها النصف مع الولد ، ونحن نقول به ؛ فإن ما تأخذه مع البنت ليس بفرض ، وإنما هو التعصيب كميراث الأخ ، وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الأخ مع الولد مع قول الله تعالى : ( وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) ، وعلى قياس قوله ينبغي أن يسقط الأخ لاشتراطه في توريثه منها عدم ولدها ، وهو خلاف الإجماع ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو المبين لكلام الله تعالى ، قد جعل للأخت مع البنت وبنت الابن الباقي عن فرضهما ، وهو الثلث " انتهى .

والحاصل : أن جماهير أهل العلم ، بل حُكي إجماعا كما سبق ، على أن الأخت تعصب البنت أو البنات ، وتأخذ ما بقي .  
والله أعلم .